

Distr.: General
1 September 2023
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الرابعة والأربعون
6-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

ألمانيا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



أولاً - عملية إعداد التقرير

- 1- نسّقت وزارة الخارجية الاتحادية إعداد هذا التقرير باستخدام معلومات مقدمة من جميع الوزارات الاتحادية، ومفوضي الحكومة الألمانية المسؤولين عن قضايا حقوق الإنسان، والمؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في ولايات جمهورية ألمانيا الاتحادية.
- 2- ويستند محتوى التقرير، في جملة أمور، إلى التقارير المرحلية عن الحالة الراهنة للتوصيات التي قبلتها ألمانيا المقدمة في إطار الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل؛ وترد هذه التقارير المرحلية في التقريرين 14⁽¹⁾ و15⁽²⁾ الصادرين عن الحكومة الألمانية بشأن سياستها في مجال حقوق الإنسان⁽³⁾. ولتحسين إمكانية المقارنة، يقدم هذا التقرير بصورة مطابقة لهيكل التقرير المقدم في الجولة السابقة للاستعراض الدوري الشامل. وأدرجت فيه إضافة تتضمن أربعة فصول جديدة تتناول معاداة السامية وحقوق كبار السن والأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مخاطر الفقر والتشرد.
- 3- وقبل إعداد التقرير، عقدت الهيئات المذكورة أعلاه مناقشات عامة في 1 آذار/مارس 2023 و14 حزيران/يونيه 2023 مع منتدى حقوق الإنسان، وهو شبكة منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان في ألمانيا، والمعهد الألماني لحقوق الإنسان. وترأست الأنشطة السيدة لويز أمتسبرغ، مفوضة الحكومة الألمانية الاتحادية لسياسة حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية.

ثانياً - تنفيذ التوصيات المقدمة في الجولة السابقة

- 4- فيما يتعلق بالتوصيات الصادرة عن الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل (2018)⁽⁴⁾، تود ألمانيا أن تقدم الملاحظات التالية.

ألف - الصكوك الدولية

1- قبول المعايير الدولية

- 5- تسعى ألمانيا جاهدة إلى قبول الاتفاقات الدولية، بوصفها عضواً في المجتمع الدولي.
- 6- وفي عام 2021، صدقت ألمانيا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 لعام 1989 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، وصدقت في عام 2019 على بروتوكول عام 2014 لاتفاقية العمل الجبري لعام 1930 (رقم 29)⁽⁵⁾. واكتملت العملية التشريعية المتعلقة بالبروتوكول الاختياري الملحق بالمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجرى التصديق على البروتوكول الاختياري في بداية عام 2023⁽⁶⁾. وترى أن العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي تتوافق مع القانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان. فهي أداة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي من أجل الدفاع عن قيم الاتحاد ومصالحه، والحفاظ على السلام ودعم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، فضلاً عن تعزيز الأمن العالمي. وهي لا تستهدف المدنيين في بلد ما، بل تستهدف قطاعات اقتصادية معينة و/أو أفراداً ومؤسسات في بلد ثالث، وتُحفظ الحقوق الأساسية للسكان عند اتخاذ وتطبيق عقوبات من جانب الاتحاد الأوروبي⁽⁷⁾.

2- سحب التحفظات

- 7- تدرس الحكومة الألمانية عن كثب ما إذا كانت ستبدي تحفظات على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالتحفظات التي تتمسك بها الحكومة الألمانية حالياً، فإنها لا تزال ترى أنها ضرورية.

8- ولم تجدد ألمانيا التحفظات المتعلقة بالقانون الجنائي وقانون الإقامة التي أبدتها لدى التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول). ووفقاً لذلك طُبقَت ألمانيا الاتفاقية دون قيود في منذ شباط/فبراير 2023. وتعهّدت الحكومة الألمانية في اتفاق الائتلاف السياسي بوضع استراتيجية سياسية مشتركة بين الإدارات لمكافحة العنف تركز أساساً على منع العنف وعلى حقوق الضحايا.

9- وتعكف الحكومة الألمانية على دراسة إمكانية سحب تحفظها بموجب القانون الدولي على المادة 5(2)(أ) من البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (عدم التمييز)، على نحو ما أوصت به اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري السابع لألمانيا في عام 2021.

3- التعاون مع الآليات والمؤسسات الدولية

10- واصلت ألمانيا تعاونها الوثيق مع الآليات والمؤسسات الدولية لحقوق الإنسان⁽⁸⁾.
11- ويشمل ذلك توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وفي الفترة من 28 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022، على سبيل المثال، زار ألمانيا المقرر الخاص للأمم المتحدة في مجال الحقوق الثقافية والتنوع الثقافي⁽⁹⁾.

12- وتدعم ألمانيا عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بمساهمة طوعية سنوية كبيرة وتمويل إضافي واسع النطاق للمشاريع. وصنّفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ألمانيا على أنها خامس أكبر مانح في عام 2021.

13- وبصفتها عضواً منتخباً في مجلس حقوق الإنسان لفترتين مدة كل منهما ثلاث سنوات - من 2016 إلى 2018 ومن 2020 إلى 2022 - دعمت ألمانيا بنشاط عمل المجلس، وخاصة من خلال القرارات المتعلقة بالحق في مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي⁽¹⁰⁾، والحق في السكن اللائق⁽¹¹⁾، والاتجار بالبشر⁽¹²⁾، والحق في الخصوصية في العصر الرقمي⁽¹³⁾. وتولت ألمانيا رئاسة مجلس حقوق الإنسان في عام 2015 وقدمت نائباً للرئيس في عامي 2018 و2022. والدورات الاستثنائية لمجلس حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان في عامي 2021 و2023 وفي العراق في عام 2022 قد استندت إلى حد كبير إلى مبادرة ألمانيا⁽¹⁴⁾.

14- وتمثل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية سياسية للحكومة الألمانية، التي تنفذها بقوة بوصفها تدبيراً شاملاً يشكل جزءاً لا يتجزأ من نهج وطني موحد. وبناء على ذلك، بادرت ألمانيا في عام 2019 إلى اقتراح قرار مجلس الأمن رقم 2467 وترأست المفاوضات بشأنه. ويشجع القرار، من بين أمور أخرى، الدول الأعضاء على اعتماد نهج يركز على الناجين في سياق منع العنف الجنسي والعنف الجنساني والتصدي له في حالات النزاع وما بعد النزاع⁽¹⁵⁾.

15- وينعكس التزام ألمانيا في اللجنة الثالثة للجمعية العامة في القرارات التي قدمتها، وكان ذلك على سبيل المثال في بيان مشترك عن حالة حقوق الإنسان في الصين قدمته 39 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سُلّم في عام 2020. وفي الدورة 66 للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، التي عقدت في عام 2022، ترأست ألمانيا بنجاح كبير، بصفتها رئيساً مشاركاً، المفاوضات المتعلقة بالاستنتاجات المتفق عليها، والتي أوصت باتخاذ تدابير لتعزيز حقوق المرأة وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق تغيير المناخ.

16- وفي إطار الاتحاد الأوروبي (رئاسة المجلس في عام 2020) ومجلس أوروبا (رئاسة لجنة الوزراء في عام 2021) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (الرئاسة عام 2016)، تضغط ألمانيا بشدة من

أجل تعزيز حقوق الإنسان. وينعكس هذا الالتزام أيضاً في تصديقها على النسخة المنقحة من الميثاق الاجتماعي الأوروبي في عام 2021.

17- وفي عام 2022 ترشحت ألمانيا لعضوية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وقدم ترشيح المرشح الألماني من قبل إحدى منظمات المجتمع المدني وجرى تعيينه في عملية اختيار شفافة⁽¹⁶⁾.

18- وتتخذ الحكومة الألمانية القرارات المتعلقة بإصدار تصاريح تصدير الأسلحة على أساس كل حالة على حدة في ضوء الأوضاع السائدة، بعد دراسة متأنية مع إيلاء الاعتبار الواجب لاعتبارات السياسة الخارجية والأمنية⁽¹⁷⁾. وتستند هذه القرارات إلى المتطلبات القانونية المنصوص عليها في قانون مراقبة الأسلحة، وقانون التجارة والمدفوعات الخارجية، والمرسوم المتعلق بالتجارة والمدفوعات الخارجية، والموقف المشترك للمجلس المؤرخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2008 الذي يحدد القواعد المشتركة التي تحكم مراقبة صادرات التكنولوجيات والمعدات العسكرية، بصيغته المعدلة في 16 أيلول/سبتمبر 2019 (الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي) ومعاهدة تجارة الأسلحة، فضلاً عن المبادئ السياسية التي اعتمدها حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية في عام 2000 بشأن تصدير الأسلحة وغيرها من المعدات العسكرية، بصيغتها المنقحة في 26 حزيران/يونيه 2019 (المبادئ السياسية). وتقرض الحكومة الألمانية قيوداً على صادرات الأسلحة وستضع مشروع قانون لتحديد الأسلحة وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في اتفاق الائتلاف السياسي⁽¹⁸⁾. وفي سبيل زيادة الشفافية، بدأت الحكومة الألمانية في عام 2022 استكمال تقاريرها عن صادرات الأسلحة ببيانات صحفية ربع سنوية تقدم معلومات كمية عن تراخيص تصدير الأسلحة. وتبين أعداد التراخيص الحالية المرتفعة دعم ألمانيا المستمر لأوكرانيا في الدفاع عن النفس في خضم الحرب العدوانية الروسية غير القانونية. وتعكس أعداد التراخيص أيضاً علاقتنا الوثيقة مع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وكذلك مع الدول الشريكة التي تربطنا بها علاقات وثيقة، مع الإبقاء على الموقف التقييدي فيما يتعلق بدول ثالثة أخرى.

19- واحترام حقوق الإنسان في البلد المتلقي يساهم بقدر كبير في عملية صنع القرار. وعندما يُشتبه بصورة كافية في أن المعدات العسكرية التي سيجري توريدها ستستخدم في القمع الداخلي أو غيره من الانتهاكات المستمرة والمنهجية لحقوق الإنسان، لن يصدر ترخيص التصدير من حيث المبدأ. ولدى تقييم احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في بلد المقصد (المعيار الثاني من معايير الموقف المشترك للاتحاد الأوروبي)، تدرس الحكومة الألمانية أيضاً، وفق ما هو محدد في دليل المستخدم بشأن الموقف المشترك الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي، الجوانب المتعلقة بال العنف الجنساني والعنف ضد النساء والأطفال، على نحو ما تنص عليه أيضاً المادة 7(4) من معاهدة تجارة الأسلحة⁽¹⁹⁾.

20- وتشكل حقوق الإنسان أيضاً معياراً مهماً في القرارات المتعلقة بتصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج بالمعنى المقصود في اللائحة 2021/821 (الاتحاد الأوروبي) الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس في 20 أيار/مايو 2021 (لائحة الاستخدام المزدوج). وظلت الحكومة الألمانية ملتزمة بشكل خاص منذ عدة سنوات بفرض ضوابط أكثر صرامة على تصدير معدات مراقبة الاتصالات السلكية واللاسلكية التي يمكن من خلالها رصد الحواسيب أو التنصت على الهواتف، على سبيل المثال. وبمبادرة من ألمانيا، وافقت الدول المشاركة في ترتيب "فاسينار" على ضوابط جديدة لتصدير برامج المراقبة الهاتفية، في عام 2019. وبهذه الطريقة، اعتُمدت بنجاح على الصعيد الدولي، الضوابط الوطنية المعمول بها في ألمانيا منذ عام 2015. وأدى دخول لائحة الاستخدام المزدوج المحدثة حيز التنفيذ في 9 أيلول/سبتمبر 2021 إلى فرض شروط على تراخيص تصدير معدات المراقبة الرقمية غير المدرجة بالفعل في الملحق الأول بلائحة الاستخدام المزدوج. ويدخل شرط التصريح الشامل هذا حيز التنفيذ عندما تكون أجهزة المراقبة الرقمية المعنية مخصصة للاستخدام في القمع المحلي و/أو لارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

21- وتواصل الحكومة الألمانية تطبيق مبادئها التي تحكم إصدار تراخيص تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما تحتاجه من ذخائر ومعدات الإنتاج إلى بلدان ثالثة (المبادئ المتعلقة بالأسلحة الصغيرة)، والتي يعود تاريخها إلى عام 2015، بهدف الحد بشكل كبير من خطر الانتشار غير الخاضع للرقابة⁽²⁰⁾.

4- التعاون الدولي والتعاون الإنمائي

22- حقوق الإنسان هي ركيزة من ركائز السياسة الخارجية الألمانية القائمة على القيم، وعلى حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. والمبادئ التوجيهية التي تشكل السياسة الخارجية القائمة على المساواة بين الجنسين تسلط الضوء على التقدم الذي تحرزه ألمانيا في تعزيز الحقوق والموارد وتمثيل النساء والفئات المهمشة⁽²¹⁾. وتمثل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها مجالات اهتمام رئيسية تعمل ألمانيا من أجلها في جميع أنحاء العالم من خلال المحافل الدولية وعلاقاتها الثنائية والحوارات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تجري بمختلف الأشكال والأوجه، وكذلك من خلال دعم المشاريع، وخاصة تلك التي تنفذها منظمات المجتمع المدني. وتساهم المساعدات الإنسانية الألمانية أيضاً في تحقيق هذا الهدف من خلال تدابير مساعدة محددة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين. ويشكل ضمان حقوق الإنسان وحمايتها جزءاً من المبادئ التوجيهية لسياسة التنمية القائمة على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين التي تنتهجها الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ وزيادة استخدام الطاقة من مصادر متجددة⁽²²⁾. وخلص تقييم استراتيجية حقوق الإنسان في سياسة التنمية الألمانية، الذي أجراه المعهد الألماني لتقييم التنمية (DEVal) للفترة من 2019 إلى 2022، إلى وجود أوجه قصور تعكف الحكومة الألمانية على معالجتها⁽²³⁾.

باء - الصكوك الدولية

1- المؤسسات

23- درست ألمانيا التوصيات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وتطبق ألمانيا إجراء مشتركاً بين الوزارات، تقوم فيه وزارة الخارجية الألمانية بتنسيق وإحالة مساهمات الوزارات المتخصصة للوفاء بالتزامات ألمانيا بتقديم التقارير في شكل متابعة للاستعراضات الدورية الشاملة والتقارير المقدمة إلى هيئات المعاهدات أو إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وإحدى الطرق التي تتابع بها وزارة الخارجية الألمانية تنفيذ التوصيات هي الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل في تقرير الحكومة الألمانية الذي يصدر كل سنتين عن سياستها في مجال حقوق الإنسان⁽²⁴⁾.

24- ومع اعتماد القانون المتعلق بالمعهد الألماني لحقوق الإنسان، كُرس الوضع القانوني للمعهد وولايته بموجب القانون في عام 2015. وأكد اعتماد المعهد ضمن الفئة "ألف" وفقاً للمعايير المنصوص عليها في مبادئ باريس، في آذار/مارس 2016. ولا تزال عملية إعادة الاعتماد معلقة في الوقت الراهن. ويمكن للمعهد أن يقدم آراءً بشأن قضايا حقوق الإنسان وفق إجراءات محددة أمام المحاكم الوطنية وهيئات صنع القرار الدولية إذا أثارَت قضية ما مسألة ذات صلة بالامتثال لحقوق الإنسان أو إعمالها، وإذا كانت المسألة المعنية مشمولة بعمل المعهد. وبالنظر إلى هذه الحقيقة، وإمكانية الوصول المكفولة تماماً إلى المحاكم في حالة الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، لا ترى الحكومة الألمانية ضرورة في الوقت الراهن لتوسيع نطاق صلاحيات المعهد⁽²⁵⁾.

2- مراعاة حقوق الإنسان في التربية والتعليم

25- تقع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التعليم وإعمال حقوق الطفل، في صميم مهمة التعليم والتربية في المدارس؛ والحق في التعليم مكرس في القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية وفي قوانين التعليم في الولايات. وهي جزء من التطوير الطويل الأجل والشامل للمدارس والمناهج الدراسية. وهذا التطوير هو مهمة جميع المعلمين والمتخصصين العاملين في المدارس، وبشكل كذلك جانباً مهماً من جوانب التعاون بين المدرسة والمنزل، وينطوي على وجه الخصوص على تشجيع التلاميذ ومساعدتهم على إدراك حقوقهم والدفاع عن حقوق الآخرين.

26- ويغطي التتقيف في مجال حقوق الإنسان جميع مناحي الحياة المدرسية، ومن ثم فهو موضوع تعليم متعدد التخصصات وفوق التخصصي. وفي عام 2018، قام المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في الولايات بتحديث وإعادة صياغة توصيته بشأن التتقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس⁽²⁶⁾، وذلك هو أساس المعايير التي وضعتها الولايات. ويشتمل المحتوى المتعلق بحقوق الإنسان في المناهج الدراسية على مواضيع من قبيل التاريخ والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو العامة واللغات والدراسات الدينية والأخلاق/الفلسفة وغيرها من الموضوعات.

27- وبالنسبة للولايات، فإن التتقيف في مجال حقوق الإنسان واجب أساسي يقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي. وتؤكد جميع مؤسسات التعليم العالي، في بيان أهدافها، التزامها بحقوق الإنسان العالمية ولديها استراتيجياتها تتعلق باحترام التنوع. وتسعى الولايات إلى إنشاء آليات للشكاوى والوقاية في إطار أهداف مؤسسات التعليم العالي، إذا كانت مثل هذه الآليات غير موجودة بالفعل. وجميع مؤسسات التعليم العالي لديها استراتيجيات تتعلق باحترام التنوع. وعلاوة على ذلك، فإن التتقيف في مجال حقوق الإنسان هو مجال بحثي هام في مؤسسات التعليم العالي، ولا سيما في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية والقانون⁽²⁷⁾.

3- الانتهاكات من جانب الدولة والمعنيين بإنفاذ القانون

28- يشكل التمييز العرقي التمييزي انتهاكاً للمادة 3 من القانون الأساسي، ومن ثم فهو محظور بموجب متطلبات الشرعية العامة التي تحكم عمل الشرطة. ويشير ممثلو المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات الضحايا في ألمانيا إلى أن منع التمييز العرقي في ممارسة الشرطة لا يزال يشكل تحدياً⁽²⁸⁾. وفي التقرير الثالث عشر لمفوض الحكومة الاتحادية للهجرة واللجئين والاندماج الذي نشر في عام 2023، سُلط الضوء على ضرورة اتخاذ إجراءات بشأن: العنصرية في ألمانيا: الوضع الراهن، ومجالات العمل، والتدابير.

29- ويُولى التدريب الأولي والمستمر في جميع المجالات المتعلقة بهذا الموضوع أولوية عالية لتأثير التدابير من قبيل توقيف وتفتيش الأشخاص⁽²⁹⁾. ويجري باستمرار تناول قضايا حقوق الإنسان والحقوق الأساسية وعدم التمييز، فهي مواضيع للتتقيف المنتظم خلال الدورات التدريبية المركزية والتدريب المحلي أثناء الخدمة في جميع المسارات الوظيفية. ولتعزيز هذه الجهود، تُعالج المواضيع نفسها في التدريب العملي للشرطة. فمنذ عام 2019، على سبيل المثال، عُقدت ندوات للتوعية بمناهضة العنصرية والتمييز بمساهمة من منظمات المجتمع المدني. وتهدف هذه الحلقات الدراسية إلى تعزيز وتطوير المهارات الاجتماعية والمشاركة بين الثقافات لضباط الشرطة وتزويدهم بالتدريب العملي، بما في ذلك عن طريق تمثيل الأدوار ومحاكاة الأوضاع.

30- وفيما يتعلق بالشرطة، كانت التدابير التالية من بين التدابير التي نفذت أو كتفتت لضمان ممارسة الشرطة سلطاتها وفقاً لحقوق الإنسان⁽³⁰⁾.

31- وفي بداية التدريب الوظيفي للشرطة الاتحادية، هناك دراسة مفصلة لمواضيع حقوق الإنسان، والحقوق الأساسية، وعدم التمييز، وحظر الانتهاكات والتعذيب، وميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ومعرفة الثقافات. ويجري باستمرار تحديث وتحسين تدابير التدريب الأولية، والمواد ذات الصلة، والتعليمات والأنظمة ذات الصلة بقضايا التمييز والعنصرية والتمييز العرقي. وهناك دراسة في الوقت الراهن أيضاً تتناول عمليات التوقيف والتفتيش على أساس السلوك⁽³¹⁾. وتناقش الحكومة الألمانية حالياً تنقيح قانون الشرطة الاتحادية.

32- ويسعى المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية والشرطة الاتحادية إلى تحقيق هدف زيادة نسبة موظفيها من المهاجرين. ويجري بشكل مطرد تحسين عمليات التوظيف والاختيار في المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية عن طريق البوابة الإلكترونية الجديدة للتوظيف، وعن طريق إعلانات توظيف عبر الفضاء الرقمي تركز على شرائح محددة لشغل وظائف مهنية. ولهذا السبب، تعلق قوات الشرطة الوطنية أهمية كبيرة في سياساتها المتعلقة بالتجنيد على المهارات اللغوية والمشاركة بين الثقافات لمقدمي الطلبات. وفي إطار إجراءات الإعلان عن الوظائف عبر الإذاعة وعن طريق المصنقات وعلى شبكة الإنترنت على سبيل المثال، يكون الهدف على وجه التحديد هو الوصول إلى الفئات المستهدفة⁽³²⁾. ونظراً للطابع الاتحادي لهياكل الشرطة، تتخذ تدابير التحقيق في التقارير التي ترد عن التمييز عدة أشكال. ولم تفرض جميع الولايات شارات هوية إلزامية لضباط الشرطة.

33- واستُحدث منصب مفوض القيم في مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية، في كانون الثاني/يناير 2021. وتتمثل مهمته في تعزيز ممارسة الديمقراطية بمرونة من جانب موظفي المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية، واقتراح وضع مدونة للقيم تكون بمثابة بوصلة أو معيار لنظام الشرطة. ويشترك مفوض القيم في التدريب الأولي والمستمر، ويقترح بانتظام تنظيم فعاليات أو تقديم مواد إعلامية مصممة لتبسيط الضوء على القيم الديمقراطية الأساسية، وهو يمثل جهة اتصال للموظفين في حالات عدم الالتزام بالقيم.

34- وفي سياق خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية⁽³³⁾ (قرار مجلس الوزراء الصادر في حزيران/يونيه 2017)، تعكف الحكومة الألمانية أيضاً على معالجة مشكلة العنصرية في المؤسسات. وحيثما توجد مؤشرات على أن الإجراءات المؤسسية (أساليب العمل، والنظام الداخلي، والإجراءات الروتينية، والعمليات) تمييزية أو تبدو تمييزية، تعمل الحكومة الألمانية على معالجتها. والتقارير الثالث عشر، الذي نُشر في كانون الثاني/يناير 2023، لمفوض الحكومة الاتحادية للهجرة واللجئين والاندماج، وهو أيضاً مفوض الحكومة لمكافحة العنصرية، يتضمن نظرة عامة شاملة ومحدثة عن العنصرية في ألمانيا ويسلط الضوء على مجالات العمل الرئيسية المتعلقة بالعنصرية الهيكلية. وأنشأ المفوض أيضاً مجلس خبراء معنياً بمكافحة العنصرية، وتتمثل إحدى مهامه في وضع تعريف عملي للعنصرية في الأنشطة الإدارية بغية الحد من العنصرية الهيكلية. وفي عام 2016، استحدثت الشرطة الفيدرالية آلية شكاوى داخلية مستقلة.

35- وفي حال تقديم شكاوى تتعلق بسلوك تمييزي أو غير قانوني من جانب أحد ضباط الشرطة، فإن للنظام القانوني الألماني إجراءات مستقلة وفعالة للتحقيق في الحالة المعنية. وأي تحقيق جنائي في جريمة مشتبه بها يقع ضمن اختصاص مكتب النيابة العامة يتولى توجيه التحقيق⁽³⁴⁾. وتتولى الشرطة ومكتب النيابة العامة في الولاية التي قُدمت فيها الشكاوى التحقيقات الموجهة ضد ضباط الشرطة الاتحادية لضمان الاستقلال التام.

36- وفي إطار النظام القانوني، يُعد الاحتجاز الوقائي الملاذ الأخير. ولهذا السبب، يلزم فحص كل حالة على حدة وبنزاهة لضمان الوفاء بالمعايير الصارمة المعمول بها.

37- وقد تعهدت الحكومة الألمانية، تمشيماً مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اتفاق الائتلاف السياسي، بتعيين مفوض شرطي مستقل لقوات الشرطة الاتحادية يكون بمثابة جهة اتصال في *البوندستاغ* (برلمان جمهورية ألمانيا الاتحادية) وله الحق في الوصول إلى الملفات والملباني وتحديد هوية ضباط الشرطة الذين يعملون بأسماء مستعارة. وكانت الولايات نشطة أيضاً في هذا الصدد ووضعت عدة نماذج. ويجوز لها أن تقرر ما إذا كان ينبغي أن تطلب من ضباط شرطتها ارتداء بطاقات هوية شخصية (مع استثناءات في حالات خاصة، لأسباب تتعلق بالأمن مثلاً)، وما إذا كان ينبغي أن يكون ذلك في شكل أسماء أو أرقام، حسب الغرض المقصود.

4- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

38- لا تزال جمهورية ألمانيا الاتحادية ومصالحها ومؤسساتها في جميع أنحاء العالم هدفاً لمختلف المنظمات الإرهابية. ويمكن توقع حدوث هجمات في أي وقت. وأكدت سلسلة من الهجمات القاتلة التي شنها متطرفون يمينيون في عامي 2019 و2020 رأي ألمانيا بأن التطرف اليميني العنيف يشكل حالياً التهديد الأكثر إلحاحاً لنظامها الأساسي الديمقراطي الحر.

39- وتتبع الحكومة الاتحادية والولايات نهجاً كلياً إزاء مكافحة التطرف والإرهاب. وشمة تشابك بين القمع والوقاية. وتُعد تدابير وبرامج الخروج من دائرة التطرف التي تنفذها الهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات أهمية أساسية في الجهود المبذولة لمواجهة هذا التحدي على المدى الطويل. وعلى هذا الأساس، تروج الحكومة الاتحادية والولايات لمجموعة واسعة من برامج التخلي عن التطرف والخروج من دائرته⁽³⁵⁾.

5- الفساد

40- خلال السنوات القليلة الماضية، اتخذت ألمانيا المزيد من التدابير التشريعية لتعزيز مكافحة الفساد باستخدام القانون الجنائي. وتجدر الإشارة إلى الخطوات المتخذة في عام 2021 لجعل تلقي الرشاوى من قبل مسؤولين منتخبين أو تقديم الرشاوى لهم (المادة 108-هـ من القانون الجنائي الألماني) جريمة يُعاقب عليها بالسجن لمدة سنة واحدة على الأقل، وتوسيع التعريف القانوني لغسل الأموال⁽³⁶⁾.

41- وعلاوة على ذلك، يجري باستمرار وضع تدابير، وإطلاق *البوندستاغ* (برلمان جمهورية ألمانيا الاتحادية) على تنفيذ أحكام منع الفساد داخل الإدارة الاتحادية. ومنذ التقرير المقدم في عام 2020، تقدم وزارة الداخلية الاتحادية تقريراً شاملاً عن النزاهة في 30 أيلول/سبتمبر من كل عام. وإلى جانب منع الفساد على الصعيدين الوطني والدولي، يغطي التقرير جوانب أخرى من النزاهة الإدارية أيضاً، مثل الرعاية، وتوظيف أشخاص خارجيين في الإدارة الاتحادية، ووحدات المراجعة الداخلية لحسابات الإدارة الاتحادية⁽³⁷⁾.

جيم- عدم التمييز وحماية حقوق الإنسان

1- عام

42- احترام وحماية كرامة الإنسان واجب أساسي لجميع سلطات الدولة في ألمانيا (المادة 1(1) من القانون الأساسي). وتكفل التشريعات والإجراءات التنفيذية والممارسة القضائية عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها الوثيق عدم قابليتها للجزئية، فضلاً عن المساواة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة، والحقوق المدنية والسياسية من جهة أخرى. ووفقاً للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية الاتحادية، فإن الالتزامات بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان يجب أن تؤخذ في الاعتبار في تفسيرات القانون الأساسي وأن تكون ملزمة للإدارة والقضاء بوصفها القانون العام. وتعمل ألمانيا بطرق عدة على تنفيذ هذه الالتزامات. فعلى

سبيل المثال، تقدم الحكومة الألمانية تقارير إلى *البوندستاغ* (برلمان جمهورية ألمانيا الاتحادية) كل سنتين عن أنشطتها ومبادراتها في مجال السياسة الداخلية والخارجية في مجال حقوق الإنسان. ويتضمن التقرير أيضاً خطة عمل الحكومة الألمانية فيما يتعلق بحقوق الإنسان للسنتين القادمتين.

43- والأشخاص الذين يلتزمون بالحماية ويتوافق وصولهم إلى سوق العمل مع أحكام تشريعات الاتحاد الأوروبي يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الموظفون الآخرون والباحثون عن عمل عند دخولهم سوق العمل. وعند حصول هؤلاء الأشخاص على وظائف، فإن قانون العمل الألماني والتشريعات الألمانية للصحة والسلامة تنطبق عليهم بشكل كامل دون تمييز⁽³⁸⁾.

44- وتسعى ألمانيا إلى تحقيق أهداف تعزيز الديمقراطية في مجالات العمل ومكافحة العنصرية. وذلك عن طريق برنامج أطلق عليه: مجالات عملنا: التعددية في بلدنا، مبادرة من أجل التوعية بالديمقراطية في مكان العمل. وفي فترة التمويل من 2021 إلى 2024، هناك 34 مشروعاً في جميع أنحاء ألمانيا ستقدم المساعدة إلى القوى العاملة وأصحاب العمل والطلاب في الكليات المهنية وأعضاء هيئة التدريس من أجل اعتماد ممارسات تعزز الديمقراطية. وفي إطار برنامج دعم الاندماج من خلال التأهيل، أُعيد إطلاق برنامج *"التكامل العادل"* للفترة من 2023 إلى 2025 عن طريق 17 مشروعاً في جميع أنحاء البلد مصممة لمساعدة مواطني الدول الثالثة من خلال الإجابة على أسئلتهم المتعلقة بقانون العمل أو التشريعات الاجتماعية أو المشاكل التي قد يواجهونها في مكان العمل. وتعمل وكالة العمل الاتحادية على احترام وتعزيز التنوع وتكافؤ الفرص في سوق العمل سواء من منظور صاحب العمل أو مقدم الخدمة. وقد حصل موظفوها على التدريب في مجالات الاتصال وإسداء المشورة وقيم ومبادئ عمل وكالة التوظيف الاتحادية، فضلاً عن حصولهم على التدريب في مجالات مخاطر التعرض للتمييز والحماية منه، واحترام التنوع، والمهارات المشتركة بين الثقافات، وتكافؤ الفرص. وتُحظر المعاملة التمييزية للموظفين على أساس الأصل الإثني أو السن أو نوع الجنس أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو التوجه الجنسي في مجال التوظيف والتطوير الوظيفي، وذلك بموجب القانون العام للمساواة في المعاملة. ويقترن حظر التمييز هذا بعدة آليات للانتصاف والإنفاذ أنشئت بموجب القانون المذكور⁽³⁹⁾.

45- وفي عام 2022، عزز دور الوكالة الاتحادية لمكافحة التمييز بصفتها جهة رئيسية معنية بتوفير الحماية الفعالة من التمييز في ألمانيا، حيث عُهد بقيادتها إلى مفوض اتحادي مستقل لمكافحة التمييز ينتخبه *البوندستاغ* (برلمان ألمانيا الاتحادية) لمدة خمس سنوات. وعلاوة على ذلك، ينص اتفاق الائتلاف السياسي على إجراء إصلاحات أكثر شمولاً للقانون العام للمساواة في المعاملة، حيث يتعين سد الثغرات في الحماية، وتحسين الحماية القانونية، وتوسيع نطاق القانون⁽⁴⁰⁾.

46- ومنذ عام 2015، يقدم برنامج *"الديمقراطية الاتحادية الحية"* الدعم لانخراط المجتمع المدني في مؤازرة الديمقراطية ومناهضة كل شكل من أشكال التطرف، ويتضمن البرنامج العديد من التدابير لحماية الأشخاص المتضررين من التمييز (فترة التمويل الثانية، التي تستمر حتى عام 2024). وتشمل هذه التدابير خدمات المشورة للضحايا وغيرهم من الأطراف المتضررة، ومشاريع رائدة لوضع تدابير تنقيفية وقائية جديدة، وتوجد منذ عام 2020، شبكة متميزة منفصلة مكرسة لمكافحة التمييز وتعزيز التنوع بهدف تجميع الخبرات والمعلومات ذات الصلة ومواصلة تطويرها على الصعيد الوطني، وتقديم مشورة قائمة على الخبرة، وتأهيل الموظفين المتخصصين والناشرين، وضمان نقل التجارب والممارسات الناجحة في مجالي العمل والوقاية إلى الهياكل الاتحادية وهياكل الولايات والسلطات المحلية⁽⁴¹⁾. ويُعد برنامج *"شبكات دمج اللاجئين في سوق العمل الإقليمي"* وسيلة لتنفيذ المبادرات من قبيل الحملات الإعلامية، وتدابير توعية وتدريب الجهات المستفيدة مثل المؤسسات الإدارية العامة وشركات الأعمال.

47- ويستند التدريب الوظيفي لقوات الشرطة الاتحادية وتوزيع الوظائف في وحدات الشرطة الجنائية إلى الكفاءة والأداء والقدرات. ولا يهتم مكان ولادة الشخص. ومع ذلك، فإن الحصول على الجنسية الألمانية شرط أساسي للالتحاق بالشرطة الجنائية. وباب التوظيف مفتوح أيضاً لمواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول الموقعة على اتفاقية المنطقة الاقتصادية الأوروبية، والدول الثالثة التي يحصل مواطنوها على حق الاعتراف بمؤهلاتهم المهنية. ويجوز الاستعانة برعايا بلدان ثالثة أخرى إذا حصلوا على إعفاء خاص⁽⁴²⁾.

48- وفي النظام التعليمي، تنطبق مبادئ عدم التمييز والمساواة في الحقوق دون قيد أو شرط داخل كل المؤسسات. وبناء على ذلك، تبذل جميع الولايات جهوداً كبيرة، وذلك على سبيل المثال، لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم مشاركة متساوية إلى أكبر درجة ممكنة. ويُعد سوء الممارسة الذي يؤدي إلى انتهاك مبدأ عدم التمييز في حالات فردية جريمة يعاقب عليها القانون⁽⁴³⁾.

2- مسائل ومجموعات محددة

(أ) التعذيب والاختفاء القسري والاتجار بالبشر

49- لدى ألمانيا مجموعة من الأحكام المحددة التي تجرم جميع أشكال التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي يمكن تصورها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى مدونة الجرائم المرتكبة ضد القانون الدولي، بالإضافة إلى القانون الجنائي العام.

50- وتُكفل الحماية من التعذيب في ألمانيا من قبل الإدارة وفي إجراءات المحاكم. وبالتالي، فإن الممارسة المعتادة للمحاكم العليا الألمانية (بما في ذلك المحكمة الدستورية الاتحادية) هي رفض التسليم أو الطرد إلى بلد ما إذا كان هناك خطر ملموس من تعرض الشخص للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة⁽⁴⁴⁾.

51- وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تولت وكالة إبلاغ مستقلة معنية بمسألة الاتجار بالبشر مهامها في إطار المعهد الألماني لحقوق الإنسان. وهذه الوكالة، التي تؤدي مهمتها وفقاً لاتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بإجراءات مكافحة الاتجار بالبشر، تتصدى لجميع أشكال الاتجار بالبشر، سواء لأغراض الاستغلال في الجنس أو الاستغلال في العمل أو الاستغلال في أنشطة إجرامية أو في الاتجار بالأعضاء البشرية أو التسول أو الاتجار بالأطفال. وتتمثل مهمتها في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاتجار بالبشر، وتقييم التدابير القائمة لمكافحة الاتجار بالبشر في ألمانيا على هذا الأساس، وصياغة توصيات للعمل والمساهمة من ثم في الوفاء الفعال بالمتطلبات الدولية. ويتمثل أساس مكافحة الاتجار بالبشر في النهج القائم على حقوق الإنسان الذي يجري العمل باستمرار على تعزيزه. وعلاوة على ذلك، ينص اتفاق الائتلاف السياسي بصفة خاصة على صياغة وتنفيذ خطة عمل وطنية. وقد بدأت بالفعل الأعمال التحضيرية لذلك داخل الحكومة الألمانية، بالتنسيق من الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة وكبار السن والنساء والشباب. وفي ضوء المفاوضات الجارية على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن تنقيح التوجيه 2011/36/EU بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه، فضلاً عن التقييم الجاري حتى عام 2025 لحماية المشتغلين بالبغاء، سيلزم النظر في إمكانيات تحسين الأحكام المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر.

52- وفي شباط/فبراير 2023، حصلت ألمانيا على صفة "بلد رائد" ضمن التحالف المعني بالغايات 7-8 من أهداف التنمية المستدامة. والتحالف هو شراكة عالمية شاركت في إطلاقها منظمة العمل الدولية وهي مكرسة لتحقيق الغايات 7-8 من أهداف التنمية المستدامة، المحددة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 بعنوان تحويل عالمنا: خطة التنمية

المستدامة لعام 2030، والتي تلزم الدول باتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025. وتعتزم الحكومة الألمانية أيضاً وضع خطة عمل وطنية لمنع وقمع جميع أشكال الاتجار بالبشر⁽⁴⁵⁾.

(ب) الأطفال

53- تأخذ الحكومة الألمانية في الحسبان اهتمامات الشباب واحتياجاتهم من خلال استراتيجيتها المتعلقة بالشباب، التي نُشرت في عام 2019. ومن أجل زيادة توسيع نطاق مشاركة الشباب، ستوسع الاستراتيجية المتعلقة بالشباب بحلول عام 2025 عن طريق خطة عمل وطنية لإشراك الأطفال والشباب. وفي نهاية عام 2022، جرى تخفيض سن التصويت للانتخابات الأوروبية في ألمانيا إلى 16 عاماً. وتهدف الحكومة الألمانية إلى اقتراح سن التصويت هذه للانتخابات البروندستاغ أيضاً⁽⁴⁶⁾.

54- ومنذ التقرير الأخير، واصلت ألمانيا توسيع نطاق عملها في مجالي حماية الطفل وتعزيز حقوق الطفل. وينص قانون تمكين الأطفال والشباب، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2021، على عدة تحسينات⁽⁴⁷⁾، خاصة للشباب الذين يحتاجون الحصول على دعم خاص من الإدارات المعنية برعاية الأطفال والشباب وأسرهم⁽⁴⁸⁾.

55- وساعد القانون أيضاً على تمهيد الطريق لما يعرف بـ "النهج الشامل"، أي توحيد جميع الخدمات المقدمة للأطفال والمراهقين تحت مظلة خدمات رعاية الأطفال والشباب، بغض النظر عما إذا كان الأطفال يعانون من إعاقة أم لا وبغض النظر عن طبيعة الإعاقة⁽⁴⁹⁾.

56- وشهد كانون الأول/ديسمبر 2019 إنشاء المجلس الوطني لمكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال والشباب، وهو هيئة مكرسة للحوار متعدد التخصصات على المدى الطويل⁽⁵⁰⁾. وهو يركز على الحماية من الاستغلال، ولا سيما تحديد احتياجات القصر ضحايا الاتجار بالبشر، وضحايا استدراج الأطفال عبر الإنترنت، والاستغلال الجنسي، كما يركز على الاستفادة من وسائل المساعدة المتاحة⁽⁵¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أُطلقت حملة توعية وطنية ودعوة للعمل المتعلق بمسألة العنف الجنسي ضد الأطفال والشباب، في نهاية عام 2022⁽⁵²⁾. وقد تصدت الحكومة الألمانية للارتفاع الحاد في حالات العنف الجنسي ضد الأطفال وتداول صور الاعتداءات عبر وسائل الإعلام الرقمية، وذلك بإدخال تعديلات تشريعية تهدف إلى توفير حماية أفضل للأطفال، ولا سيما عن طريق رفع مستوى تصنيف خطورة هذه الجرائم في القانون الجنائي، وتوسيع نطاق سلطات التحقيق الممنوحة بموجب قانون الإجراءات الجنائية⁽⁵³⁾.

57- والحق في التعليم المدرسي مكرس في القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية وكذلك في دساتير الولايات وقوانينها المتعلقة بالتعليم. ويُكفل الوصول إلى التعليم المجاني لجميع الأطفال والشباب، وتُكفل تشيئتهم بأفضل الطرق الممكنة بما يتناسب مع مواهبهم. وينطبق ذلك أيضاً من حيث المبدأ على الأطفال والمراهقين الذين فروا إلى ألمانيا من بلدان أخرى⁽⁵⁴⁾. وتستجيب الحكومة الاتحادية والولايات باتخاذ تدابير عدة لمواجهة التحديات الراهنة⁽⁵⁵⁾.

58- وعلاوة على ذلك، سعت منظمات المجتمع المدني إلى منع تجنيد أشخاص تقل أعمارهم عن 18 عاماً في القوات المسلحة الألمانية. وفيما يتعلق بعملية تجنيد أطفال دون الثامنة عشرة في الجيش الألماني، تقي الحكومة الألمانية بالتزاماتها بموجب أحكام البروتوكول الاختياري المؤرخ 25 أيار/مايو 2000 الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

59- وتخطط الحكومة الألمانية لتكريس حقوق الطفل في القانون الأساسي، وذلك استناداً إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

(ج) الأسر

60- توفر الدولة حماية خاصة للزواج والأسر بكل تنوعها، عملاً بالمادة 6 من القانون الأساسي. ولا ينص القانون في جميع مجالاته على المساواة في المركز للمتعاشرين دون زواج المنخرطين في علاقة قائمة⁽⁵⁶⁾.

61- ومنذ التقرير الوطني الأخير، اتخذت الحكومة الألمانية عدة تدابير لتعزيز التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. وتشكل الرعاية الجيدة للأطفال، وبيئة العمل الملائمة للأسرة، والشراكة الحقيقية في تقاسم الأعباء بين الوالدين الأساس للموازنة الجيدة بين العمل والحياة الأسرية.

62- ويجوز للوالدين التوقف عن العمل بأخذ إجازة والدية واستئناف العمل بعد نهاية الفترة القانونية للإجازة، وفقاً للأحكام والشروط المنطبقة قبل بدء إجازتهم الوالدية⁽⁵⁷⁾. وتدعم الحكومة الألمانية أيضاً التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة العملية عن طريق استراتيجيتها المشتركة بين الإدارات للمساواة بين الجنسين⁽⁵⁸⁾.

(د) النساء

63- في عام 2020، تبنت الحكومة الألمانية استراتيجية شاملة مشتركة لتحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين. وجرى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية في نهاية الفترة التشريعية الأخيرة. ويجري حالياً تطوير استراتيجية للمساواة بين الجنسين وربطها بأهداف وتدابير محددة⁽⁵⁹⁾. ولا يزال هناك تفاوت في الأجور بين الرجال والنساء، ونوع من الفصل القائم على نوع الجنس في سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، زاد عدد النساء اللاتي عدن إلى ممارسة أعمال الرعاية المنزلية غير مدفوعة الأجر خلال فترة جائحة كوفيد-19. وتتبع الحكومة الألمانية عدة تدابير لمعالجة أوجه القصور القائمة.

64- ويساعد قانون 24 نيسان/أبريل 2015 بشأن المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في المناصب التنفيذية في القطاعين الخاص والعام على زيادة نسبة النساء في المناصب القيادية⁽⁶⁰⁾. ويحظر قانون الشفافية في هياكل الأجور التمييز المباشر أو غير المباشر في الأجور على أساس نوع الجنس بين الأشخاص الذين يؤدون العمل نفسه أو ما يعادله⁽⁶¹⁾. ويجري تعزيز تنفيذ هذه القوانين من خلال عدة برامج⁽⁶²⁾.

65- وتعمل الحكومة الألمانية على تعزيز زيادة نسبة النساء في السياسة عن طريق عدة مبادرات، فعلى سبيل المثال، هناك "برنامج عمل الحكم المحلي - النساء في السياسة" الذي يهدف تحديداً إلى زيادة نسبة النساء في المجالس التمثيلية البلدية، فضلاً عن الوظائف التشريعية أو بدوام كامل في البلديات ومجالس المقاطعات⁽⁶³⁾.

66- ومنذ التقرير الأخير، ما فتئت الحكومة الألمانية توسع نطاق الخدمات المخصصة للحماية من العنف الأسري، رغم أن هذه الخدمات لا تزال قليلة إلى حد كبير؛ ومن وسائل تحقيق هذه الغاية إنشاء المزيد من مراكز إسداء المشورة ومراكز الإيواء للنساء⁽⁶⁴⁾. وتعمل الحكومة الألمانية منذ بداية الفترة التشريعية على وضع مجموعة تدابير تهدف، في جملة أمور، إلى وضع صك قانوني وطني بشأن حماية النساء ضحايا العنف وإسداء المشورة لهن، وإنشاء هيئة تنسيق وطنية بموجب المادة 10 من اتفاقية اسطنبول، ووضع استراتيجية مشتركة بين الإدارات لمنع العنف وقمعه⁽⁶⁵⁾. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كُلف المعهد الألماني لحقوق الإنسان بمهمة مواصلة تقديم تقارير مستقلة عن تنفيذ اتفاقية اسطنبول.

67- وبموجب مبدأ الملاحقة الإلزامية، يتعين على سلطات الادعاء فتح تحقيقات إذا كان هناك اشتباه مبدئي في وقوع فعل إجرامي، بغض النظر عن مجموعات الأشخاص الذين يشتهب في ارتكاب الأفعال

ضدهم⁽⁶⁶⁾. وأنشأت بعض الولايات وحدات خاصة ذات خبرة محددة من أجل زيادة كفاءة المقاضاة فيما يتعلق بالعنف الأسري والعنف الجنساني. وفي عام 2013، جُعل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث جريمة جنائية قائمة بذاتها⁽⁶⁷⁾.

68- وفي 19 تموز/يوليه 2022، بدأ نفاذ قانون تعديل القانون الجنائي⁽⁶⁸⁾ (إزالة الحظر المفروض على الإعلانات المتعلقة بإنهاء الحمل)⁽⁶⁹⁾. وفي آذار/مارس 2023، عينت الحكومة الألمانية لجنة معنية بالاستقلالية الإنجابية والمساعدة الطبية على الإنجاب. وستدرس اللجنة الخيارات المتاحة في القوانين المتعلقة بإنهاء الحمل خلاف القانون الجنائي الألماني، وكذلك خيارات إضفاء الشرعية على التبرع بالبويضات والتطوع بتأجير الأرحام. ويؤدي ذلك إلى تعزيز حق المرأة في الاستقلال الجنسي والإنجابي. ويمكن للأطباء الذين يجرون عمليات إنهاء الحمل بأنفسهم تقديم معلومات موضوعية ومهنية بصورة علنية عن عمليات إنهاء الحمل والأساليب المستخدمة، ولكن يجب أن تكون المعرفة بإجراء هذه العمليات جزءاً لا يتجزأ من تدريبهم الأساسي.

69- وفي تموز/يوليه 2021، قدمت ألمانيا تقريرها الوطني التاسع، في جنيف، بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعُرض التقرير الدوري التاسع وعُقدت جلسة الاستماع العلنية بشأن التقرير أمام اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في جنيف في 11 أيار/مايو 2023⁽⁷⁰⁾.

(هـ) معاداة العجر

70- مكافحة معاداة العجر ومنعها من الشواغل الرئيسية للحكومة الألمانية⁽⁷¹⁾. فقد عينت الحكومة الألمانية هيئة متخصصة، هي اللجنة المستقلة لمكافحة معاداة العجر، التي تضع جدول الأعمال الخاص بها، وقد أصدرت في الفترة من آذار/مارس 2019 إلى آذار/مارس 2021 تقريراً من أكثر من 800 صفحة تضمن العديد من التوصيات. ويقدم التقرير وصفاً مستفيضاً للمعاداة الهيكلية والمؤسسية التي يواجهها السنطي والروما في ألمانيا في جميع مجالات الحياة حتى بعد 75 عاماً من التحرر من الحركة الاشتراكية القومية.

71- وتتعهد الحكومة الألمانية، في اتفاق الائتلاف السياسي، بالأخذ بتوصيات اللجنة المستقلة المعنية بمسألة معاداة العجر واستحداث منصب مفوض الحكومة الاتحادية لمكافحة معاداة العجر والسنطي والروما في ألمانيا، الذي يتولى تنسيق التدابير التي تتخذها الحكومة الألمانية لمكافحة معاداة العجر، ويشجع الحكومة على تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة ويتحاور مع الولايات، وهو جهة الاتصال الحكومية المركزية مع جماعتي السنطي والروما في ألمانيا. في حين تتعامل وزارة الخارجية الألمانية مع المسائل الدولية.

72- وتنفذ الحكومة الألمانية الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي بشأن الروما للفترة 2020-2030 من خلال الإطار الاستراتيجي الوطني "التصدي لمعاداة العجر وضمان مشاركتهم" الذي اعتمد في 23 شباط/فبراير 2022 (الوزارة الرائدة في هذا المجال: الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة وكبار السن والنساء والشباب). وقبل اعتماد مجلس الوزراء الاتحادي للإطار الاستراتيجي، جرت عملية تشاور واسعة النطاق وفقاً للمعلومات المقدمة من الإدارات الحكومية ذات الصلة، والولايات، والرابطات الوطنية للسلطات المحلية، وممثلي المجتمع المدني. وبالإضافة إلى هدف المساواة في الحصول على التعليم والعمل والرعاية الصحية والسكن، تركز استراتيجية التنفيذ الجديدة على الأهداف الشاملة المتمثلة في التصدي بفعالية لمعاداة العجر وتعزيز المشاركة المتساوية للسنطي والروما في ألمانيا. وأنشأت ألمانيا هيئة تنسيق في الوزارة الاتحادية لشؤون الأسرة وكبار السن والنساء والشباب لتنسيق أنشطة التنفيذ⁽⁷²⁾.

73- وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الحكومة الألمانية إنشاء مركز للإبلاغ والمعلومات المتعلقة بمعاداة العنصرية من أجل جمع البيانات عن حوادث معاداة العنصرية⁽⁷³⁾. وعلى الرغم من تراجع حوادث معاداة العنصرية في عام 2021، فقد سجلت الشرطة الألمانية اتجاهاً تصاعدياً في عدد هذه الحوادث. وبعد وصول الفارين من الحرب الأوكرانية إلى ألمانيا، سجل مركز الإبلاغ والمعلومات العديد من الحوادث ضد العنصرية الأوكرانيين.

74- وفي 31 آذار/مارس 2021، تبنت الحكومة الألمانية تعريفاً عملياً غير ملزم ولكنه مهماً من الناحية السياسية فيما يتعلق بمعاداة العنصرية، صاغه التحالف الدولي لإحياء تكرياً محرقة اليهود.

75- ويتمتع أطفال السنّي والروما الذين يعيشون في ألمانيا بالمساواة في الحصول على الرعاية الصحية المجانية إذا كانوا مشمولين بالتأمين الصحي، علاوة على المساواة في الحصول على التعليم. ويُفرض على أطفال السنّي والروما، شأنهم شأن أطفال جميع الشرائح السكانية الأخرى، إكمال التعليم الإلزامي⁽⁷⁴⁾. غير أن أفراد جماعتي السنّي والروما يبلغون عن تعرضهم للتمييز في الممارسة العملية فيما يتعلق بالحصول على التعليم والصحة والعمل والإسكان.

76- وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، اعتمد المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في الولايات، إلى جانب المجلس المركزي للسنّي والروما الألمان والتحالف من أجل التضامن مع السنّي والروما في أوروبا "الإعلان المشترك بشأن التعريف في المدارس بتاريخ وحاضر السنّي والروما"⁽⁷⁵⁾، والهدف من ذلك هو زيادة التعريف في الفصول الدراسية ومن خلال الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية بتاريخ السنّي والروما وأوضاعهم الراهنة. والهدف على وجه الخصوص هو زيادة التوعية في أوساط التلاميذ وفي تدريب المعلمين بمسألة معاداة العنصرية⁽⁷⁶⁾.

(و) الأشخاص ذوو الإعاقة

77- في عام 2021، حُدثت خطة العمل الوطنية للحكومة الألمانية (0-2) المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بموضوع التحول الرقمي والشمول. وهذه الخطة مصممة لتكون برنامجاً يتسم بالدينامية والحيوية إزاء سياسة الإعاقة، ولذلك يجري استكمالها بانتظام.

78- ومن بين المجالات ذات الأولوية، توفير إمكانية الوصول وكذلك العمل والتوظيف. وينصب التركيز الأساسي للمبادرة الاتحادية المتعلقة بإمكانية الوصول على القدرة على التنقل والإسكان/التشييد والصحة والخدمات الرقمية. ويُتاح للأشخاص ذوي الإعاقة الآن خيار العمل في سوق العمل المعتاد عوضاً عن التوظيف أو التدريب في أماكن عمل محمية. وتقدم الميزانية المرصودة للعمال أو التدريب الدعم لهذا الخيار. ويمكن لأصحاب العمل الحصول على المساعدة من نقاط اتصال موحدة. وبهذه الطريقة، أُنشئت مسارات جديدة وشاملة، وفرص لدعم تدريب وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل المعتاد⁽⁷⁷⁾.

79- من الأهداف المعلنة للحكومة الألمانية وجميع الولايات، مكافحة التمييز ضد الأطفال ذوي الإعاقة. وفي الفترة الفاصلة بين التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2009 والعام الدراسي 2021/2022، ارتفعت نسبة الأطفال المستفيدين من الدعم التعليمي الخاص الذين التحقوا بالمدارس العادية من 20 في المائة إلى 44 في المائة. وفي الوقت نفسه، حدث ارتفاع طفيف في نسبة الأطفال المستفيدين من الدعم التعليمي الخاص في المدارس العادية والمدارس الخاصة بين عام 2009 والعام الدراسي 2021/2022 من 6,0 في المائة إلى 7,8 في المائة لجميع التلاميذ. وتواصل ألمانيا جهودها لتطوير نظام مدرسي شامل لجميع⁽⁷⁸⁾.

80- وثمة قاعدة عامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية وهي وصول جميع المقيمين في ألمانيا إلى الرعاية الصحية بصورة ملائمة وغير تمييزية. والشرط الأساسي للاستفادة من الخدمات الصحية هو وجود تغطية التأمين الصحي أو الاستفادة من أحد الخيارات المتاحة في ألمانيا للوصول إلى التغطية في حالة المرض⁽⁷⁹⁾. وخلال جائحة كوفيد-19، دار نقاش مستفيض حول الاختناقات المحتملة في الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، ولم تتوقف الانتقادات الموجهة في هذا الصدد حتى بعد الإجراءات التشريعية التي اتخذت.

81- وإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الصحية من القضايا المهمة. وقد أدت العديد من التدابير الفردية التي اتخذت إلى زيادة إمكانية الوصول في إطار نظام الرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، يتعين على الرابطات القانونية لأطباء التأمين الصحي، التي تتمثل مهمتها القانونية في توفير الرعاية عن طريق أطباء معتمدين، إبلاغ الأشخاص المشمولين بالتأمين الصحي عن طريق الإنترنت وبطريقة مناسبة وموحدة على الصعيد الوطني، بوسائل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الرعاية الطبية⁽⁸⁰⁾.

(ز) مجتمع الميم الموسع

82- أحرز تقدم اجتماعي كبير فيما يتعلق بالحماية القانونية والمساواة في الوضع القانوني لأفراد مجتمع الميم الموسع.

83- وبموجب قانون عام 2018 المتعلق بتعديل المعلومات التي تُدخل في سجل المواليد، أُضيف خيار نوع الجنس "آخر" في سجلات الحالة المدنية بالنسبة لحاملي صفات الجنسين. وفي عام 2020، اعتُمد قانون العلاج التحويلي. ويحظر هذا القانون التدخلات الطبية على القاصرين والأشخاص البالغين التي تهدف إلى تغيير أو قمع ميولهم الجنسية أو إحساسهم بالهوية الجنسية، ما لم يعطوا موافقتهم الفعلية. وبالإضافة إلى ذلك، بدء في شهر أيار/مايو 2021 نفاذ قانون حماية الأطفال ذوي النمو الجنسي المختلف. والقصد من حظر التدخلات الطبية على الأطفال حاملي صفات الجنسين، ما لم توصف طبيياً للحفاظ على حياتهم، هو ضمان عدم إجراء تدخلات لا رجعة فيها قد تؤثر سلباً على الصحة البدنية والعقلية لحاملي صفات الجنسين طوال حياتهم⁽⁸¹⁾.

84- وعُين أول مفوض حكومي اتحادي لقبول التنوع الجنسي والجنساني، المعروف أيضاً باسم مفوض المساواة لمجتمع الميم الموسع، في 5 كانون الثاني/يناير 2022. ومهمته هي التعاون مع الوزارات الاتحادية المشاركة في مشاريع السياسات ذات الصلة بمجتمع الميم الموسع. ويتولى على وجه الخصوص تنسيق إعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بقبول وحماية التنوع الجنسي والجنساني، التي اعتمدها مجلس الوزراء الاتحادي في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتشمل خطة العمل تدابير في مجالات الاعتراف القانوني، والتمكين، والسلامة، والصحة، وتعزيز المشورة والهيكل المجتمعية، والبعد الدولي. والغرض منها هو مكافحة كراهية مغايري الهوية الجنسية وتحسين وضع أفراد مجتمع الميم الموسع، لا سيما فيما يتعلق بسلامتهم⁽⁸²⁾.

85- وتعكف الحكومة الألمانية على صياغة مشروع قانون بشأن تسجيل نوع الجنس (التحديد الذاتي للهوية) على أساس المبادئ الأساسية التي نشرتها وزارة شؤون الأسرة وكبار السن والنساء والشباب، ووزارة العدل، في 29 حزيران/يونيه 2022. والهدف من القانون المقترح هو تنظيم تغيير الحالة المدنية للمتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين، وكذلك الأشخاص الذين لا يدخلون ضمن التصنيف الثنائي الجنسي. وهو مصمم ليحل محل القانون المتعلق بالمتحولين جنسياً. وبموجب مشروع القانون الجديد، لن يلزم الحصول على رأي خبير من أجل تغيير نوع الجنس أو الاسم الأول في سجلات الأحوال المدنية. وسيكون

الشرط الأساسي الوحيد هو تحديد الهوية الجنسية وتأكيداها من قبل مقدم الطلب أمام أمين السجل المدني. وسيكون هناك صك واحد، لأول مرة، يتعلق بالأشخاص المتحولين جنسياً وحاملي صفات الجنسين والأشخاص الذين لا يدخلون ضمن التصنيف الثنائي الجنسي. ومن المزمع تمكين القاصرين من سن 14 عاماً من تحديد هويتهم الجنسية بأنفسهم أمام أمين السجل المدني. ومع ذلك، لا بد من موافقة الآباء أو أولياء الأمور، مما أثار انتقادات من المجتمع المدني. وإذا رفض الآباء أو الأوصياء الموافقة، يجوز لمحكمة الأسرة أن تعطي موافقتها بدلاً عن الآباء ما لم يكن ذلك يتعارض مع رفاه الطفل. وفي حالة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 14 عاماً، لا يجوز إلا للآباء أو الأوصياء تحديد الهوية الجنسية للطفل أمام أمين السجل المدني بغية تغيير فئة نوع الجنس في السجل⁽⁸³⁾.

(ح) الأقليات الدينية

86- من أولويات عمل المؤتمر الإسلامي الألماني مكافحة كراهية الإسلام. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، أنشأت الحكومة الألمانية لجنة خبراء مستقلة في عام 2020 معنية بمسألة كراهية الإسلام، وقدمت لها الدعم المالي. ومهمة اللجنة هي تحليل المظاهر الحالية والمتغيرة فيما يتعلق بكراهية الإسلام وصياغة توصيات للعمل. وستقدم نتائجها في عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المؤتمر الإسلامي الألماني حوالي 3,7 مليون يورو سنوياً لتمويل المشاريع المصممة لتعزيز التمكين الاجتماعي للمسلمين، وإضفاء الطابع المهني على العمل المجتمعي الإسلامي، وتقديم الدعم الهيكلي لتدريب الأئمة الألمان وزيادة التوعية بالتنوع الإسلامي في ألمانيا⁽⁸⁴⁾.

87- وتقدم الحكومة الألمانية الدعم منذ عقود للمؤسسات والمشاريع في إطار التعاون والحوار المسيحي اليهودي. وفيما يتعلق بجميع الأنشطة في مجال الحوار بين الأديان، تدرك الحكومة الألمانية مسؤوليتها الخاصة تجاه الجالية اليهودية في ألمانيا وأوروبا.

(ط) العنصرية

88- في عام 2017، تبنت الحكومة الألمانية خطة عمل وطنية لمناهضة العنصرية، والتي تعد بمثابة دليل أساسي للجهود السياسية على مختلف المستويات المتخصصة للتعامل مع مظاهر العنصرية في ألمانيا. وترى الحكومة الألمانية أن التصدي للعنصرية والتمييز العنصري وإيديولوجيات عدم المساواة مهمة مستمرة على جميع مستويات المجتمع في النظام الاتحادي الألماني، وهي مهمة يجب على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية أن تواصل معالجتها في مجال اختصاص كل منها وفي الحوار مع المجتمع المدني⁽⁸⁵⁾. ولا ينبغي فهم خطة العمل الوطنية على أنها برنامج جامد بل على أنها إطار تضعه الحكومة الألمانية لممارسة مسؤوليتها في إطار النظام الاتحادي، وينبغي أن تتسم بالمرونة اللازمة كمشروع سياسي لمواجهة مختلف خطابات العنصرية.

89- ومنذ اعتماد خطة العمل الوطنية، عُقدت مناقشات مكثفة ومتنوعة مع المجتمع المدني، بما في ذلك إجراء مشاورات محددة (في إطار منتدى مناهضة العنصرية، على سبيل المثال، وهو لقاء تشاوري عقد في برلين في 13 شباط/فبراير 2020). وعلاوة على ذلك، أنشأت الحكومة الألمانية لجنة وزارية لمكافحة العنصرية والتطرف اليميني، في آذار/مارس 2020. وجمعت اللجنة التابعة لمجلس الوزراء قائمة تدابير شاملة اعتمدها مجلس الوزراء الاتحادي في كانون الأول/ديسمبر 2020، وقدمت تقريرها الختامي في أيار/مايو 2021. وتوضع التدابير موضع التنفيذ وتُقدم مدخلات متخصصة من قبل كل إدارة حكومية في نطاق مسؤولياتها، فضلاً عن تطوير هذه التدابير باستمرار من خلال التعاون بين الوزارات.

- 90- وكجزء من قائمة التدابير، أنشئ المرصد الوطني المعني بمسألة التمييز والعنصرية ضمن المركز الألماني لبحوث الاندماج والهجرة. وهو يدرس أسباب العنصرية في ألمانيا ونطاقها وعواقبها مع التركيز بشكل خاص على العنصرية من منظور الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب على سبيل المثال تنفيذ مشروع بحثي في سياق مجالات اجتماعية ومؤسسية مختارة لدراسة العنصرية بوصفها تهديداً لتماسك النسيج الاجتماعي.
- 91- وعلاوة على ذلك، التزمت الحكومة الألمانية بإنشاء وحدة تنسيق لتنفيذ متطلبات العهد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي الذي حددته الأمم المتحدة بغية المساهمة في تحسين الوعي بتنوع تراث وثقافة السكان المنحدرين من أصل أفريقي وزيادة احترامه. وفي 25 شباط/فبراير 2022، أنشئت الوحدة رسمياً. وستستخدم الحكومة الألمانية الفترة المتبقية من العهد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي للتركيز على قضايا معينة تتعلق بالحالة المحددة للمنحدرين من أصل أفريقي، ولتوحيد أنشطة الحكومة الألمانية والولايات والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع، ولا سيما المجتمع المدني والمنظمات الشعبية والمؤسسات الأكاديمية.
- 92- وينص اتفاق الائتلاف السياسي للدورة التشريعية الـ 20 الحالية على مواصلة العمل على مكافحة التطرف اليميني والعنصرية وزيادة توسيع نطاقه⁽⁸⁶⁾. وتم التوصل إلى اتفاق أيضاً في إطار اتفاق الائتلاف السياسي بشأن تعيين مفوض حكومي اتحادي لمكافحة العنصرية. فُعُينت أول مفوضة حكومية اتحادية معنية بمكافحة العنصرية، وهي تضطلع بمهام هذا المنصب إلى جانب مكتب مفوض الحكومة الاتحادية للهجرة واللجئين والاندماج، وقد أعربت عن نيتها مواصلة تطوير خطة العمل الوطنية لمكافحة العنصرية.
- 93- ويُعد منع العنصرية بكافة أشكالها والتدخل لمكافحتها من أهم مبادئ التعليم المدرسي. وفي هذا الصدد، تتخذ الولايات إجراءات واسعة النطاق تتراوح بين إدراج هذا الموضوع في المبادئ التوجيهية للمناهج الدراسية وتوفير المواد التوجيهية والدورات التدريبية العملية المخصصة لتنفيذ مشاريع وبرامج واسعة النطاق في هذا المجال. وتتعاون الولايات تعاوناً وثيقاً في هذا الميدان مع الشركاء والهيئات الاستشارية من خارج النظام المدرسي⁽⁸⁷⁾.
- 94- وقررت الحكومة الألمانية أيضاً، في اتفاقية الائتلاف السياسي، استبدال مصطلح "العرق" في المادة 3 من القانون الأساسي.

(ي) المهاجرون

- 95- يتمتع أطفال المهاجرين الذين حصل آباؤهم على تأمين صحي قانوني بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية بموجب تغطية تأمين الأسرة حتى سن الثامنة عشرة. أما الأشخاص المعوزون الذين يقيمون في ألمانيا في سياق إجراءات اللجوء ولم يُمنحوا أي وضع حماية، فيمكنهم الوصول إلى الرعاية الصحية بموجب قانون مُخصّصات طالبي اللجوء⁽⁸⁸⁾. ويضمن التشريع المعمول به في جمهورية ألمانيا الاتحادية توفير الرعاية الصحية لجميع الناس بما يتماشى مع الكرامة الإنسانية.
- 96- وتنفذ الولايات مجموعة واسعة من التدابير التي تركز على الإدماج في التعليم ودعم الأطفال المهاجرين. وتؤتي هذه الجهود ثمارها بشكل عام. وفي عام 2022، كانت النسبة المئوية للمهاجرين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 عاماً المسجلين في المدارس مساوية تقريباً لنسبة أقرانهم من غير المهاجرين. ونظراً للأهمية الكبيرة للمهارات اللغوية بوصفها مفتاح النجاح في المدرسة، تعلق الولايات، في تدابيرها الرامية إلى تعزيز الاندماج من خلال التعليم، أهمية كبيرة على الدراسة المكثفة للغة الألمانية منذ المراحل المبكرة لأطفال المهاجرين وكذلك للاجئين الشباب. ويكون ذلك، على سبيل المثال، عن طريق مراجعة الكفاءة اللغوية للأطفال قبل انتقالهم إلى المدرسة، وتوفير التدريب اللغوي، والفصول التحضيرية والتمهيدية المصممة خصيصاً للمبتدئين بغية تمكينهم من اكتساب المعرفة الأولية باللغة الألمانية. وتمكن الولايات التلاميذ المهاجرين حديثاً من الجلوس لامتحانات بلغاتهم الأصلية⁽⁸⁹⁾.

97- ومن خلال التوقيع والتصديق في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2007 على اتفاقية الاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي في المنطقة الأوروبية (اتفاقية لشبونة)، والتي تطبق ألمانيا مبادئها فيما يتعلق بجميع الدول في جميع أنحاء العالم، جرى تبسيط الاعتراف بالمؤهلات المتحصل عليها في الخارج. ولم ييسر ذلك التنقل الدولي للطلاب فحسب، بل مكن أيضاً العمال المهاجرين من الحصول على الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي التي حصلوا عليها في بلدانهم الأصلية⁽⁹⁰⁾.

98- وبموجب القانون المحدث المتعلق بهجرة أصحاب المهارات، عملت ألمانيا على تبسيط وتسريع الوصول إلى سوق العمل للعمال المهرة الأجانب ولمن لديهم مؤهلات أو خبرات مهنية أو مؤهلات أخرى محددة، وهو يمكن طالبي اللجوء من "تبديل المسارات"، في ظل ظروف معينة، من إجراءات لجوء إلى تقديم طلب للحصول على تصريح إقامة العمال المهرة.

(ك) طالبو اللجوء واللاجئون

99- تمنح جمهورية ألمانيا الاتحادية، بموجب أحكامها القانونية، الحماية للأشخاص الفارين من العنف والحرب والإرهاب في أجزاء أخرى من العالم. والنقطة النوعية في سياسة الحكومة الألمانية للجوء واللاجئين، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الائتلاف السياسي، تشمل بشكل خاص نهجاً إنسانياً يركز على حماية ودمج الأشخاص المحتاجين إلى الحماية. وينصب التركيز أيضاً على إشراك المجتمع المدني بوصفه فاعلة هامة لضمان تقديم الدعم، والمشاركة على نطاق واسع في التعامل مع النزوح والهجرة. وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة الاتحادية والولايات والسلطات المحلية، والتضامن الكبير داخل مجتمعنا، وفرنا الحماية حتى الآن لأكثر من مليون شخص فروا من أوكرانيا، ومعظمهم من النساء والأطفال. ويفر الناس من الحروب والإرهاب والقمع في أجزاء أخرى من العالم أيضاً، مثلما يتضح من الزيادة الكبيرة في عدد طلبات اللجوء.

100- والمكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين هو المسؤول عن إتمام إجراءات اللجوء. ويبت في طلبات اللجوء على أساس قانون اللجوء وقانون الإقامة والتوجيهات واللوائح الأوروبية ذات الصلة. وفي إطار إجراءات اللجوء، يتحقق الموظفون مما إذا كانت الشروط مستوفاة لمنح الحماية الدولية - صفة اللاجئ أو الحماية الثانوية - وما إذا كان مقدم الطلب عرضة للاضطهاد لأسباب سياسية بالمعنى المقصود في القانون الأساسي، وما إذا كان ينبغي فرض حظر على الترحيل. وطالبو اللجوء ليسوا أحراراً في اختيار البلد الذي تجري فيه إجراءات اللجوء الخاصة بهم. وتُحدد مسؤولية فحص أي طلب للحصول على الحماية الدولية وفقاً للاتحة دبلن الثالثة (الاتحاد الأوروبي) رقم 604/2013 وإذا لم تستوف الشروط لمنح أي من أنواع الحماية في سياق إجراءات الاعتراف بصفة اللاجئ، يتلقى طالبو اللجوء رفضاً مصحوباً بإشعار الترحيل. ومع ذلك، يمكن للأشخاص الذين يرفض طلب لجوئهم كلياً أو جزئياً اللجوء إلى سبل الانتصاف القانونية للطعن في الرفض⁽⁹¹⁾.

101- وتسعى جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى ضمان إجراءات لجوء عادلة وسريعة لجميع طالبي اللجوء. وفي هذا السياق، يُعد تحديد الأشخاص الضعفاء، مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة أو المصابين بأمراض مزمنة، عنصراً أساسياً إذا أُريد تلبية احتياجاتهم الخاصة. والمهمة المسندة إلى المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين بموجب المادة 24 من قانون اللجوء، التي تتمثل في توضيح وقائع كل قضية وجمع الأدلة اللازمة، قد أصبحت معقدة بشكل متزايد وتستغرق وقتاً طويلاً بالنظر إلى الأزمات المتعددة والمتشابكة جزئياً والأعداد المتزايدة من طالبي اللجوء، مع زيادة أعباء العمل من مختلف الاتجاهات في وقت واحد. وينص القانون على التقييم المطلوب لكل حالة من أجل تحديد أشكال الحماية المذكورة أعلاه، ويجب أن يقدم الدليل على تعرض الشخص للاضطهاد.

102- وتتعلق الانتقادات الموجهة من المجتمع المدني أساساً بـ "المشاركة الكافية" للأطفال في إجراءات اللجوء والاعتراف بأسباب الفرار الخاصة بالأطفال، وعدم وجود أساس قانوني لأخذ تقارير العلاج النفسي في الاعتبار كأسباب تمنع الترحيل لأسباب صحية، أو توفير الحد الأدنى من المعايير في إيواء طالبي اللجوء.

103- وطوال فترة إجراءات اللجوء، يمكن لملمتسي اللجوء الحصول على المشورة مجاناً في إطار نظام إسداء المشورة بشأن إجراءات اللجوء، وهو نظام مستقل عن السلطات العامة، أو عن طريق المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن طالبي اللجوء الذين تعوزهم الموارد المالية ولا يمكنهم الحصول على أي مساعدة أخرى بشكل معقول ولكنهم بحاجة إلى محامين وتمثيل في إجراءات اللجوء، يمكنهم طلب الحصول على شهادة أهلية للحصول على المشورة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الدولة تتحمل تكاليف المستشار القانوني بصرف النظر عن المساهمة الشخصية البالغة 15 يورو. ويمكنهم أيضاً طلب الحصول على مساعدة قانونية في الإجراءات القضائية. وإذا منحت المحكمة التي تنظر في القضية المساعدة القانونية، فإن الطرف المتلقي، تبعاً لظروفه المالية، لا يدفع أي مبالغ على الإطلاق أو لا يدفع سوى أقساط يحددها القانون لتغطية تكاليف المحكمة، ويتحمل، عند الاقتضاء، تكاليف المحامي الخاص به⁽⁹²⁾.

104- وبسبب الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا واستقبال أكثر من مليون أوكراني فروا من وطنهم، فإن إيواء طالبي اللجوء وتزويدهم بما يحتاجونه يشكلان تحديات هائلة لألمانيا. وتقع على عاتق السلطات المحلية مسؤولية استقبال الأشخاص الذين فروا من أوطانهم وإيوائهم. ونظراً لمحدودية الإمكانيات، فإن مشكلة الإيواء لا تزال تشكل تحدياً كبيراً⁽⁹³⁾.

105- وتتمسك ألمانيا بهدفها السياسي المتمثل في إنشاء قنوات قانونية لوصول الأشخاص المستضعفين بشكل خاص الذين يلتمسون الحماية. وقد ساهمت خطط إعادة التوطين المستمرة والقبول لأسباب إنسانية مساهمة كبيرة، بالإضافة إلى البرنامج الاتحادي لاستقبال اللاجئين الخاص بأفغانستان. ويمكن أن يستغرق لم شمل الأسر وقتاً طويلاً نتيجة لنظام الحصص والإمكانيات المحدودة لأقسام التأشيرات في جميع أنحاء العالم. وفي ضوء متطلبات القانون الوطني والدولي المعمول بها التي توفر حماية خاصة للأسر، تسعى أقسام التأشيرات جاهدة لجعل أوقات الانتظار قصيرة قدر الإمكان عن طريق فرز طلبات المواعيد وفقاً للأحكام القانونية ذات الصلة.

ثالثاً - حالة الوفاء بالالتزامات الطوعية

106- أوفت ألمانيا بالالتزامات الطوعية⁽⁹⁴⁾ التي تعهدت بها عند انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عامي 2019 و2022. وتتطوي بعض هذه الالتزامات على مهام مستمرة تواصل الحكومة الألمانية العمل على إنجازها. وللحصول على مزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على الأجزاء ذات الصلة من هذا التقرير.

رابعاً - المشاكل الجديدة والناشئة، بما في ذلك الإنجازات والتحديات المرتبطة بها

107- لا تزال كفالة حقوق الإنسان للجميع، في كل مكان على هذا الكوكب، طموحاً لم يتحقق. ففي أجزاء كثيرة من العالم، لا تُعمل الحقوق المنصوص عليها بالفعل في القانون أو تُعمل بشكل غير كاف في الممارسة العملية. وثمة حاجة إلى التعامل مع التحديات العالمية من قبيل تغير المناخ والثورة الرقمية والمساواة بين الجنسين في الإطار المجتمعي للقانون والممارسة.

108- وتنتهج ألمانيا، في إطار جهودها في جميع أنحاء العالم وفي المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف، سياسة خارجية وإنمائية تراعي المساواة بين الجنسين. وتشكل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بأهدافها المتمثلة في زيادة مشاركة المرأة في منع الأزمات، وإدارة النزاعات، وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات، وحماية النساء والفتيات من العنف في النزاعات المسلحة، عنصراً أساسياً من عناصر هذه السياسة.

109- ويشكل استمرار تغير المناخ تحدياً أمام الدفاع عن حقوق الإنسان، وينطوي على تأثيرات كبيرة بشكل غير متناسب على النساء والأطفال. وتلتزم ألمانيا، على سبيل المثال، من خلال دور الرئيس المشارك الذي تضطلع به لإطار تعهد جنيف المتعلق باحترام حقوق الإنسان، بتوثيق العلاقة بين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وركيزة الأمم المتحدة المتمثلة في حقوق الإنسان. ويتمثل التزام ألمانيا، من بين أمور أخرى، في تعبئة التمويل الدولي للمناخ. وبحلول عام 2025، يُزعم توفير ما لا يقل عن 6 مليارات يورو سنوياً من الميزانية لهذا الغرض (مع ما يعادلها من منح). وتشارك ألمانيا بنشاط في تنفيذ قرار مؤتمر الأطراف 27 بشأن وضع وتعزيز ترتيبات التصدي للخسائر والأضرار، بما في ذلك إنشاء صندوق لهذا الغرض.

110- ويدور نقاش حاد في ألمانيا، إلى حد الاحتجاج المشروع، حول ملاءمة العمل المناخي والسرعة التي ينبغي أن يُنفذ بها. إن العملية السياسية والاجتماعية الضرورية لتقدير ما إذا كانت القيود المفروضة على الحرية خلال جائحة كوفيد-19 متناسبة، ستوفر معلومات مهمة للتفكير مستقبلاً في كيفية التعامل مع الأوبئة مع مراعاة حماية حقوق الإنسان، سواء في ألمانيا أو في النقاش العالمي المتعلق بهذه المسألة.

111- وفي ضوء التكنولوجيات الجديدة، تعمل ألمانيا أيضاً على المستوى الدولي من أجل تعزيز الحماية الفعالة لحقوق الإنسان في المجال الرقمي، وذلك على سبيل المثال من خلال قرار الأمم المتحدة بشأن الحق في الخصوصية في العصر الرقمي.

112- وتشكل المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان شرطاً أساسياً لقيام مجتمعات عادلة ومستقرة. ولهذا السبب، تظل ألمانيا ملتزمة التزاماً راسخاً بالسعي إلى تحقيق المساءلة، على سبيل المثال في سياق الحرب العدوانية غير القانونية التي تشنها روسيا على أوكرانيا.

113- وتقترن هذه الجهود بمساهمات واسعة النطاق في تقديم المعونة والدعم للسكان المتأثرين. ويمكن الاستشهاد في هذا الصدد بالمساعدة المقدمة في مجال التعليم كمثال واحد فقط. ويشمل عمل الحكومة الاتحادية والولايات في هذا المجال بذل جهود لتتوسع إدماج الأطفال والمراهقين اللاجئين في المدارس وضمان حصولهم على التعليم. وبحلول نهاية أيار/مايو 2023، بلغ عدد التلاميذ الأوكرانيين الذين التحقوا بالمدارس الألمانية حوالي 207 000 تلميذ. وبالإضافة إلى ذلك، ينص قرار اتخذته المؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشؤون الثقافية في الولايات على أنه إذا لم يتمكن التلاميذ والطلاب من أوكرانيا من إكمال دراستهم وفقاً للقواعد واللوائح، فلا ينبغي أن يشكل ذلك عائقاً عندما يقدمون طلبات للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في ألمانيا.

الخلاصة

114- إن احترام حقوق الإنسان وحمايتها مبدآن أساسيان مكرسان في القانون الأساسي الذي يوجه جميع أعمال الدولة. ولا يزال التنفيذ العملي لهذين المبدأين الأساسيين يشكل تحدياً في بيئة دائمة التغير. وتنتظر ألمانيا إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل على أنها فرصة لرفع مستوى حماية حقوق الإنسان المرتفع بالفعل في ألمانيا، من خلال التحليل النقدي والحوار، مع المجتمع المدني على أقل تقدير.

Notes

- 1 See <https://www.auswaertiges-amt.de/blob/2422644/3f981cf30f610babfd16d0eb63ee542c/201202-mrb-14-download-data.pdf>
- 2 See <https://www.auswaertiges-amt.de/blob/2591384/1275acc89f960e02b050de4102c64b4a/221207-mrb-15-en-data.pdf>
- 3 For the measures referred to in the report which have financial implications for the federal budget and/or social insurance systems, the budgetary and financial planning rules have been observed. All measures that may be taken will be kept within the framework of the available financial resources and staffing establishment.

- ⁴ See Report of the Working Group on the Universal Periodic Review – Germany, A/HRC/39/9.
- ⁵ See recommendation 155.8.
- ⁶ See recommendations 155.4-155.6.
- ⁷ See recommendation 155.231.
- ⁸ See recommendation 155.10.
- ⁹ See the End of Mission Debrief of the UN Special Rapporteur in the field of cultural rights and cultural diversity at <https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/culturalrights/activities/2022-12-07/20221209-EOM-Germany-SRculturalrights-en.pdf>
- ¹⁰ See A/HRC/RES/33/10 and related resolutions.
- ¹¹ See A/HRC/RES/34/9 and related resolutions.
- ¹² See A/HRC/RES/35/5 and related resolutions.
- ¹³ See A/HRC/RES/34/7 and related resolutions.
- ¹⁴ See recommendation 155.12.
- ¹⁵ See recommendation 155.10.
- ¹⁶ See recommendation 155.13.
- ¹⁷ See recommendations 155.14, 155.15 and 155.16.
- ¹⁸ See recommendation 155.15.
- ¹⁹ <https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-10858-2015-INIT/en/pdf>.
- ²⁰ See recommendation 155.14.
- ²¹ See <https://www.auswaertiges-amt.de/blob/2585076/4d2d295dad8fb1c41c6271d2c1a41d75/ffp-leitlinien-data.pdf>
- ²² See recommendations 155.32, 155.116 and 155.117.
- ²³ See the comments from the Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (in German) at <https://www.bmz.de/resource/blob/140792/bmz-stellungnahme-deval-studie-menschenrechte-teil-2.pdf>
- ²⁴ See recommendations 155.29, 155.30 and 155.31.
- ²⁵ See recommendations 155.26, 155.27 and 155.28.
- ²⁶ Available (in German) at https://www.kmk.org/fileadmin/Dateien/veroeffentlichungen_beschluesse/1980/1980_12_04-Menschenrechtserziehung.pdf
- ²⁷ See recommendations 155.185, 155.186 and 155.187.
- ²⁸ See recommendation 155.96.
- ²⁹ See recommendations 155.96 and 155.97.
- ³⁰ See recommendation 155.122.
- ³¹ See recommendations 155.78, 155.79, 155.82, 155.83 and 155.84.
- ³² See recommendation 155.33.
- ³³ See recommendation 155.88.
- ³⁴ See recommendation 155.126.
- ³⁵ See recommendations 155.119 and 155.120.
- ³⁶ See recommendations 155.115 and 155.148.
- ³⁷ See https://www.bmi.bund.de/SharedDocs/downloads/EN/themen/moderne-verwaltung/integrity-report-2021.pdf?__blob=publicationFile&v=7
- ³⁸ See recommendation 155.34.
- ³⁹ See recommendation 155.220.
- ⁴⁰ See recommendations 155.34, 155.212 and 155.217-155.221.
- ⁴¹ See recommendations 155.34, 155.212 and 155.217-155.221.
- ⁴² See recommendation 155.33.
- ⁴³ See recommendations 155.34, 155.212 and 155.221.
- ⁴⁴ See recommendations 155.121 and 155.122.
- ⁴⁵ See recommendation 155.155.
- ⁴⁶ See recommendations 155.145, 155.143, 155.144 and 155.147.
- ⁴⁷ These include:
- better protection of children and young people;
 - more support and participatory rights for children and adolescents who grow up in foster families or in educational support establishments;
 - aid from a single source for children and adolescents with and without disabilities;
 - more local prevention;
 - greater involvement of young people, parents and families.
- ⁴⁸ See recommendations 155.199 and 155.206.
- ⁴⁹ See recommendations 155.202 and 155.201.
- ⁵⁰ See recommendations 155.203 and 155.154.
- ⁵¹ See recommendations 155.162, 155.160, 155.152, 155.155 and 155.161.
- ⁵² See recommendation 155.157.

- ⁵³ See recommendations 155.205, 155.153 and 155.204.
- ⁵⁴ See recommendations 155.201, 155.202 and 155.207.
- ⁵⁵ Current challenges include:
- the need to make up for learning deficits after the pandemic;
 - a correlation between origin and level of achievement at school;
 - problems relating to the schooling of refugees;
 - a shortage of teachers.
- ⁵⁶ See recommendations 155.166 and 155.167.
- ⁵⁷ See recommendation 155.172.
- ⁵⁸ See recommendation 155.36.
- ⁵⁹ See recommendations 155.47, 155.48, 155.49, 155.50, 155.36 and 155.43.
- ⁶⁰ See recommendations 155.51, 155.41 and 155.38.
- ⁶¹ See recommendations 155.41, 155.37, 155.171, 155.42, 155.68 and 155.170.
- ⁶² See recommendations 155.39, 155.35, 155.169, 155.175, 155.176 and 155.174.
- ⁶³ See recommendations 155.40, 155.146 and 155.41.
- ⁶⁴ See recommendation 155.123.
- ⁶⁵ See recommendation 155.195.
- ⁶⁶ See recommendations 155.192, 155.127, 155.246, 155.248, 155.250, 155.251 and 155.239.
- ⁶⁷ See recommendations 155.194 and 155.193.
- ⁶⁸ The same Act amended the Criminal Code to remove the ban on advertising termination of pregnancy, the Health Products Advertising Act, the Act on Assistance to Avoid and Cope with Conflicts in Pregnancy, the Introductory Act to the Criminal Code and the Act Rehabilitating under Criminal Law Persons Convicted for Consensual Homosexual Acts after 8 May 1945 (full title in German: *Gesetz zur Änderung des Strafgesetzbuches – Aufhebung des Verbots der Werbung für den Schwangerschaftsabbruch (§ 219a StGB), zur Änderung des Heilmittelwerbegesetzes, zur Änderung des Schwangerschaftskonfliktgesetzes, zur Änderung des Einführungsgesetzes zum Strafgesetzbuch und zur Änderung des Gesetzes zur strafrechtlichen Rehabilitierung der nach dem 8. Mai 1945 wegen einvernehmlicher homosexueller Handlungen verurteilten Personen*).
- ⁶⁹ See recommendations 155.182 and 155.184.
- ⁷⁰ See recommendations 155.47, 155.45.
- ⁷¹ See recommendation 155.243.
- ⁷² See recommendations 155.212, 155.213, 155.214, 155.215.
- ⁷³ See recommendation 155.214.
- ⁷⁴ See recommendation 155.215.
- ⁷⁵ See [https: Joint declaration: More history and culture of the Sinti and Roma to be taught in schools | Englische Version \(sintiundroma.de\)](https://www.sintiundroma.de/en/declaration-more-history-and-culture-of-the-sinti-and-roma-to-be-taught-in-schools)
- ⁷⁶ See recommendations 155.34, 155.212, 155.213 and 155.215.
- ⁷⁷ See recommendations 155.209 and 155.210.
- ⁷⁸ See recommendations 155.188 and 155.211.
- ⁷⁹ See recommendation 155.211.
- ⁸⁰ See recommendation 155.211.
- ⁸¹ See recommendations 155.111 and 155.113.
- ⁸² See recommendations 155.110, 155.109 and 155.56.
- ⁸³ See recommendation 155.112.
- ⁸⁴ See recommendations 155.57, 155.58, 155.73, 155.74, 155.75, 155.135 and 155.136.
- ⁸⁵ See recommendations 155.52, 155.55, 155.88, 155.89, 155.90 and 155.91
- ⁸⁶ See recommendations 155.56, 155.57, 155.58, 155.59, 155.60, 155.64, 155.66, 155.73, 155.99, 155.101, 155.105, 155.106, 155.107 and 155.108.
- ⁸⁷ See recommendation 155.52.
- ⁸⁸ See recommendation 155.201.
- ⁸⁹ See recommendations 155.189, 155.190, 155.191, 155.226, 155.227, 155.229 and 155.230.
- ⁹⁰ See recommendation 155.228.
- ⁹¹ See recommendation 155.128.
- ⁹² See recommendation 155.253.
- ⁹³ See recommendation 155.238.
- ⁹⁴ See A/74/94 and A/77/301.